

{ قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ } (1)

{ قُلْ يَا أَهْلَ * أَيُّهَا * الْكُفْرُونَ } قال أجلة المفسرين المراد بهم كفرة من قريش مخصوصون قد علم الله تعالى أنهم لا يتأتى منهم الإيمان أبداً أخرج ابن جرير وابن أبي حاتم وابن الأنباري في المصاحف عن سعيد بن ميناء مولى أبي البخترى قال لقي الوليد بن المغيرة والعاصي بن وائل والأسود بن المطلب وأمّية بن خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالوا يا محمد هلم فلتعبد ما نعبد ونعبد ما تعبد وتشترك نحن وأنت في أمرنا كله فإن كان الذي نحن عليه أصح من الذي أنت عليه كنت قد أخذت منه حظاً وإن كان الذي أنت عليه أصح من الذي نحن عليه كنا قد أخذنا منه حظاً فأنزل الله تعالى: { قُلْ يَا أَهْلَ * أَيُّهَا * الْكُفْرُونَ } حتى انقضت السورة وفي رواية أن رهطاً من عتاة قريش قالوا له صلى الله عليه وسلم هلم فاتبع ديننا ونتبع دينك تعبد آلهتنا سنة ونعبد إلهك سنة فقال عليه الصلاة والسلام معاذ الله تعالى أن أشرك بالله سبحانه غيره فقالوا فاستلم بعض آلهتنا نصدقك ونعبد إلهك فنزلت فعدا صلى الله عليه وسلم إلى المسجد الحرام وفيه الملاء من قريش فقام عليه الصلاة والسلام على رؤوسهم فقرأها عليهم فأيسوا ولعل نداءهم بيا أيها للمبالغة في طلب إقبالهم لئلا يفوتهم شيء مما يلقي إليهم وبالكافرون دون الذين كفروا لأن الكفر كان دينهم القديم ولم يتجدد لهم أو لأن الخطاب مع الذين يعلم استمرارهم على الكفر فهو كاللازم لهم أو للمسرعة إلى ذكر ما يقال لهم لشدة الاعتناء به وبه دون المشركين مع أنهم عبدة أصنام والأكثر التعبير عنهم بذلك لأن ما ذكر أنكى لهم فيكون أبلغ في قطع رجائهم الفارغ وقيل هذا للإشارة إلى أن الكفر كله ملة واحدة ولا يبعد أن يكون في هذه

الإشارة إنكأ لهم أيضاً وفي ندائه عليه الصلاة والسلام بذلك في ناديهم ومكان بسطة أيديهم دليل على عدم اكتراثه عليه الصلاة والسلام بهم إذ المعنى قل يا محمد والمراد حقيقة الأمر خلافاً لصاحب التأويلات للكافرين يا أيها الكافرون.

{ لَا أَعْبُدُ مَا تَعْبُدُونَ } * { وَلَا أَنْتُمْ عَابِدُونَ مَا أَعْبُدُ } * { وَلَا أَنَا عَابِدٌ مَّا
عَبَدْتُمْ } * { وَلَا أَنْتُمْ عَابِدُونَ مَا أَعْبُدُ } (2-5)

{ لَا أَعْبُدُ مَا تَعْبُدُونَ } * { وَلَا أَنْتُمْ عَابِدُونَ مَا أَعْبُدُ } * { وَلَا أَنَا عَابِدٌ مَّا عَبَدْتُمْ } * { وَلَا أَنْتُمْ
عَابِدُونَ مَا أَعْبُدُ } يتراءى أن فيه تكراراً للتأكيد فالجملة الثالثة المنفية على ما في
«البحر» توكيد للأولى على وجه أبلغ لإسمية المؤكدة والرابعة توكيد للثانية وهو الذي
اختاره الطيبي وذهب إليه الفراء وقال إن القرآن نزل بلغة العرب ومن عادتهم تكرار
الكلام للتأكيد والإفهام فيقول المجيب بلى بلى والممتنع لا لا وعليه قوله تعالى:

{ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ } * { كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ }

[التكاثر: 3، 4] وأنشد قوله

: كائن وكم عندي لهم من صنيعه أيادي سنوها على وأوجبوا

وقوله

نق الغراب بين ليلي غدوة كم كم وكم بفراق ليلي ينعق

وقوله

: هلا سألت جوع كد مدة يوم ولوا أين أيننا

وهو كثير نظماً ونثراً وفائدة التأكيد ههنا قطع أطماع الكفار وتحقيق أنهم باقون على
الكفر أبداً واعترض بأن تأكيد الجمل لا يكون مع العاطف إلا بثموكأن القائل بذاك

قاس الواو على ثم والظاهر أن من قال بالتأكيد جعل الجملة الرابعة معطوفة على الثالثة وجعل المجموع معطوفاً على مجموع الجملتين الأوليين فهناك مجموعان متعاطفان يؤكد ثانيهما أولهما ولمغايرة الثاني للأول بما فيه من الاستمرار عطف عليه بالواو فلا يرد ما ذكر ويتضمن ذلك معنى تأكيد الجزء الأول من الثاني للجزء الأول من الأول وتأكيد الجزء الثاني من الثاني للجزء الثاني من الأول وإلا فظاهر ما في «البحر» مما لا يكاد يجوز كما لا يخفى والذي عليه الجمهور أنه لا تكرر فيه لكنهم اختلفوا فقال الزمخشري لا أعبد أريد به نفي العبادة فيما يستقبل لأن لا تدخل إلا على مضوع في معنى الاستقبال كما أن ما لا تدخل إلا على مضوع في معنى الحال والمعنى لا أفعل في المستقبل ما تطلبونه مني من عبادة آهتكم ولا أنتم فاعلون فيه ما أطلب منكم من عبادة إلهي وما كنت عابداً قط فيما سلف ما عبدتم فيه وما عبدتم في وقت ما أنا على عبادته والظاهر أنه اعتبر في الجملة الأخيرة استمرار النفي وأنه حمل المضوع فيها على إفادة الاستمرار والتصوير وفي الثانية استغرق النفي للأرمنة الماضية وقال الطيبي أنه جعل القرينتين للأولين للاستقبال والآخرين للماضي واعترض عليه بأن الحصرين اللذين ذكرهما في لا وما غير صحيح وإن كانا يشعر بهما ظاهر كلام سيويه وقال الخفاجي ما ذكر أغلبي أو مقيد بعدم القرينة القائمة على ما يخالفه أو هو كلي ولا حجر في التجوز والحمل على غيره لمقتض كدفع التكرار هنا وإن قيل بتحقيق الاستغراب على القول باشرطه في الحكاية في عابد الأول وعدم ضرر فقده في الثاني لأن النصب به للمشكلة وقيل القرينتان الأوليان للاستقبال كما مر والآخران للحال واختاره أبو حيان أي ولست في الحال بعابد معبوديكم ولا أنتم في الحال بعابدي معبودي وقيل بالعكس وعليه كلام الزجاج ومحيي السنة وقيل الأوليان للماضي والآخران للمستقبل نقله ابن كثير عن حكاية البخاري وغيره ونقل أيضاً عن شيخ

الإسلام ابن تيمية أن المراد بقوله سبحانه: { لَا أَعْبُدُ مَا تَعْبُدُونَ } نفي الفعل لأنها جملة فعلية وقوله تعالى: { وَلَا أَنَا عَابِدٌ مَّا عَبَدْتُمْ } نفي قبوله صلى الله عليه وسلم لذلك بالكلية لأن النفي بالجملة الاسمية أكد فكأنه نفي الفعل وكونه عليه الصلاة والسلام قابلاً لذلك ومعناه نفي الوقوع ونفي إمكانه الشرعي ونوقش في إفادة الجملة الاسمية نفي القبول ولا يبعد أن يقال إن معنى الجملة الفعلية نفي الفعل في زمان معين والجملة الاسمية معناها نفي الدخول تحت هذا المفهوم مطلقاً من غير تعرض للزمان كأنه قيل أنا ممن لا يصدق عليه هذا المفهوم أصلاً وأنتم ممن لا يصدق عليه ذلك المفهوم فتدبر وقيل الأوليان لنفي الاعتبار الذي ذكره الكافرون والأخريان للنفي على العموم أي لا أعبد ما تعبدون رجاء أن تعبدوا الله تعالى ولا أنتم عابدون رجاء أن أعبد صنمكم ثم قيل ولا أنا عابد صنمكم لغرض من الأغراض بوجه من الوجوه وكذا أنتم لا تعبدون الله تعالى لغرض من الأغراض وإيثار ما في ما أعبد قيل على جميع الأقوال السابقة على من لأن المراد الصفة كأنه قيل ما أعبد من المعبود العظيم الشأن الذي لا يقادر قدر عظمته وجوز أن يقال لما أطلقت ما على الأصنام أولاً وهو إطلاق في محره أطلقت على المعبود بحق للمشاكلة ومن يقول أن ما يجوز أن تقع على من يعلم ونسب إلى سيبويه لا يحتاج إلى ما ذكر وقال أبو مسلم ما في الأوليين بمعنى الذي مفعول به والمقصود المعبود أي لا أعبد الأصنام ولا تعبدون الله تعالى وفي الآخرين مصدرية أي ولا أنا عابد مثل عبادتكم المبنية على الشك وإن شئت قلت على الشرك المخروج لها عن كونها عبادة حقيقة ولا أنتم عابدون مثل عبادتي المبنية على اليقين وإن شئت قلت على التوحيد والإخلاص وعليه لا يكون تكرار أيضاً وقال بعض الأجلة في هذا المقام أن قوله تعالى: { لَا أَعْبُدُ مَا تَعْبُدُونَ } وقوله سبحانه: { وَلَا أَنَا عَابِدٌ مَّا عَبَدْتُمْ } أما كلاهما نفي الحال أو كلاهما نفي الاستقبال أو أحدهما للحال والآخر

للاستقبال وعلى التقادير فلفظ ما إما مصدرية في الموضعين وإما موصولة أو موصوفة فيهما وأما مصدرية في أحدهما وموصولة أو موصوفة في الآخر وهذه ستة احتمالات حاصلة من ضرب الثلاثة في الاثنين ولم يلتفت إلى تقسيم صورة الاختلاف إلى الفرق بين الأولى والأخرى ولا إلى الفرق بين الموصولة والموصوفة لتكثر الإقسام لأن صور الاختلاف متساوية الأقدام في دفع التكرار ومؤدى الموصولة والموصوفة متقاربان فيكتفي بإحدهما وكذا الحال في قوله تعالى: { وَلَا أَنْتُمْ عِبْدُونَ مَا أَعْبُدُ } في الموضعين ومعلوم أنه لا تكرار في صورة الاختلاف سواء كان باعتبار الحال والاستقبال أو باعتبار كون ما في أحدهما موصولة أو موصوفة وفي الآخر مصدرية ونفى عبادتهم في الحال أو الاستقبال معبوده عليه الصلاة والسلام بناءً على عدم الاعتداد بعبادتهم لله تعالى مع الإشراك المحبط لها وجعلها هباءً منثوراً كما قيل

: إذا صافى صديقك من

فقد عاداك وانقطع الكلام

تعادى

ومن هنا قال بعض الأفاضل في إخراج الآية عن التكرار يحتمل أن يكون المراد من قوله تعالى: { لَا أَعْبُدُ مَا تَعْبُدُونَ } نفى عبادة الأصنام ومن قوله تعالى: { وَلَا أَنْتُمْ عِبْدُونَ مَا أَعْبُدُ } نفى عبادة الله تعالى من غير تعرض لشيء آخر ولما كان مظنة أن يقولوا لغفلة عن المراد أو نحوها كيف يسوغ لك أن تنفي عنك عبادة ما نعبد وعنا عبادة ما نعبد ونحن أيضاً نعبد الله تعالى غاية ما في الباب أنا نعبد معه غيره أردف ذلك بقوله سبحانه: { وَلَا أَنَا عَابِدٌ مَّا عَبَدْتُمْ } الخ للإشارة إلى أنهم ما عبدوا الله حقيقة وإنما عبدوا شيئاً قالوا إنه الله والله عز وجل وراء ذلك أي ولا أنا عابد في وقت من الأوقات الاله الذي عبدتم لأنكم عبدتم شيئاً تخيلتموه وذلك بعنوان ما تخيلتم ليس

بالإله الذي أعبدته ولا أنتم عابدون في وقت من الأوقات ما أنا على عبادته لأني إنما أعبد الإله المتصف بالصفات التي قام البرهان على أنها صفات الإله النفس الامرى ويعلم منه وجه غير ما تقدم للتعبير بالكافرون دون المشركون وكأنه لم يؤت بالقرينتين الأوليين بهذا المعنى ويكتفي بهما عن الآخرين لأنهما أوفق بجوابهم مع أن هذا الأسلوب أنكى لهم فلا تغفل ومن الناس من اختار كون ما في القرينتين الأوليين موصولة مفعولاً به لما قبلها والمراد بها أولاً آلهتهم وثانياً إلهه عليه الصلاة والسلام والمراد نفي العبادة ملاحظاً معها التعلق بما تعلقت به من المفعول بل هو المقصود ومحط النظر كما يقتضي ذلك وقوع القرينتين في الجواب ويعتبر الاستقبال رعاية للغالب في استعمال لا داخله على المضارع مع كونه أوفق بالجواب أيضاً ويكون قد تم بهما فكأنه قيل لا أعبد في المستقبل ما تعبدون في الحال من الآلهة أي لا أحدث ذلك حسبما تطلبونه مني وتدعوني إليه ولا أنتم عابدون في المستقبل ما أعبد في الحال وكونها في الآخرين مصدرية مؤولة مع ما بعدها بمصدر وقع مفعولاً مطلقاً لما قبل كما فعل أبو مسلم ليتضمن الكلام الإشارة إلى بيان حال العبادة في نفسها من غير نظر إلى تعلقها بالمفعول وإن كانت لا تخلو عنه في الواقع أثر الإشارة إلى بيان حالها مع ملاحظة تعلقها بالمفعول ويراد استمرار النفي في كليهما كما في قوله تعالى:

{لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ}

[يونس:62] وفي ذلك من إنكائهم ما ليس في الاقتصار على ما تم به الجواب فكأنه قيل ولا أنا عابد على الاستمرار عبادة مثل عبادتكم التي أذهبتم بها أعمالكم لأن عبادتي مأمور بها وعبادتكم منهي عنها ولا أنتم عابدون على الاستمرار عبادة مثل عبادتي التي أنا مستمر عليها لأنكم الذين خذلهم الله تعالى وختم على قلوبهم وإني

الحبيب المبعوث بالحق فلا زلتم في عبادة منهي عنها ولا زلت في عبادة مأمور بها ولك أن تعتبر الفرق بين العبادتين بوجه آخر واعتبار الاستمرار في ما أعبد يشعر به العدول عن ما عبدت الذي يقتضيه ما عبدتم قبله إليه وعن العدول في الثانية إلى ذلك لأن أنواع عبادته عليه الصلاة والسلام لم تكن تامة بعد بل كانت تتجدد لها أنواع أخرى فأتى بما يفيد الاستمرار التجديدي للإشارة إلى حقيقة جميع ما يأتي به صلى الله عليه وسلم من ذلك وقال الزمخشري لم يقل ما عبدت كما قيل ما عبدتم لأنهم كانوا يعبدون الأصنام قبل البعث وهو عليه الصلاة والسلام لم يكن يعبد الله تعالى في ذلك الوقت وتعقب بأن فيه نظراً لما ثبت أنه عليه الصلاة والسلام كان يتحنث في غار حراء قبل البعثة ونص أبو الوفاء على ابن عقيل على أنه صلى الله عليه وسلم كان متديناً قيل بعثه بما يصح عنه أنه من شريعة إبراهيم عليه السلام وأما بعد البعث فقال ابن الجوزي في كتاب الوفاء فيه روايتان عن الإمام أحمد إحداهما أنه كان متعبداً بما صح من شرائع من قبله بطريق الوحي لا من جهتهم ولا نقلهم ولا كتبهم المبدلة واختلها أبو الحسن التميمي وهو قول أصحاب أبي حنيفة الثانية إن لم يكن متعبداً إلا بما يوحى إليه من شريعته وهو قول المعتزلة والأشعرية ولأصحاب الشافعي وجهان كالروايتين والقائلون بأنه عليه الصلاة والسلام متعبد بشرع من قبله اختلفوا في التعيين فقيل وجهان كالروايتين والقائلون بأنه عليه الصلاة والسلام متعبد بشرع من قبله اختلفوا في التعيين فقيل كان متعبداً بشريعة إبراهيم السلام وعليه أصحاب الشافعي وقيل بشريعة موسى عليه السلام إلا ما نسخ في شرعنا وظاهر كلام أحمد أنه صلى الله عليه وسلم كان متعبداً بكل ما صح أنه شريعة لنبي قبله ما لم يثبت نسخه لقوله تعالى:

{أولئك الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ فَبِهَدَاهُمْ أَقْتَدِهِ}

[الأَنْعَام:90] وقال ابن قتيبة لم تزل العرب على بقايا دين إسماعيل عليه السلام كالحج والختان وإيقاع الطلاق الثلاث والدية والغسل من الجنابة وتحريم المحرم بالقراة والصهر وكان عليه الصلاة والسلام على ما كانوا عليه من الإيمان بالله تعالى والعمل بشرائعهم. انتهى. والمعزلة لم يجوزوا ذلك لزعيمهم أن فيه مفسدة وهو إيجاب النفرة نعم من أصولهم وجوب التعبد العقلي بالنظر في آيات الله تعالى وأدلة توحيده سبحانه ومعرفته عز وجل ولا يمكن أن يخل صلى الله عليه وسلم بذلك وفي «الكشف» العبادة قد تطلق على أعمال الجوارح الناقعة على سبيل القربة فالإيمان والنية والإخلاص شروط ومنه لفقيه واحد أشد على الشيطان من ألف عابد واختلف أنه عليه الصلاة والسلام كان متعبداً بهذا المعنى قبل نبوته بشوع أولاً فميل الإمام فخر الدين وجماعة من الشافعية وأبي الحسين البصري وأتباعه إلى أنه صلى الله عليه وسلم لم يكن متعبداً وأجابوا عن الطواف والتحنث وغيرهما من المكرم أنها لا تحرم من غير شرع حتى يقال الآتي بها لا بد أن يكون متعبداً بل هي من اقتضاء العادات المستمرة والمكارم الغريزية دون نظر إلى قربة والزمخشري اختار ذلك القول وعليه بنى تفسيره وقد ظهر أنه لم يخالف أصله في وجوب التعبد العقلي بالنظر في الآيات وأدلة التوحيد والمعرفة ثم قال والظاهر حمل ما أعبد على إفادة الاستمرار والتصوير على أنهم ما كانوا ينكرون ما كان عليه صلى الله عليه وسلم فيما مضى عبادة كانت أولاً بل كانوا يعظمونه ويلقبونه بالأمين إنما كان المنكر ما كان عليه بعد النبوة فلذلك قيل ثانياً ولا أنتم عابدون ما أعبد إذ لو قيل ما عبدت لم يطابق المقام وفيه أن ما كانوا يتوهمونه من موافقته عليه الصلاة والسلام قبل النبوة لم يكن صحيحاً بل إنما كان ذلك لأنه لم يكن صلى الله عليه وسلم مأموراً بالدعوة انتهى فتدبره وزعم بعضهم أن تغاير الأساليب في هذه السورة لتغاير أحوال

الفريقين وليس بشيء وفي تكليف مثل هؤلاء المخاطبين بما ذكر على القول بإفادته الاستمرار على الكفر بالإيمان بحث مذكور في كتب الأصول إن أردته فارجع إليه وسيأتي إن شاء الله تعالى في سورة تبت إشارة ما إلى ذلك وقوله تعالى:

{ لَكُمْ دِينُكُمْ وَلِيَ دِينِ } (6)

{ لَكُمْ دِينُكُمْ } هو عند الأكثرين تقرير لقوله تعالى:

{ لَا أَعْبُدُ مَا تَعْبُدُونَ }

[الكافرون:2] وقوله تعالى: { وَلَا أَنَا عَابِدٌ مَّا عَبَدْتُمْ } كما أن قوله تعالى: { وَلِيَ دِينِ

{ عندهم تقرير لقوله تعالى:

{ وَلَا أَنْتُمْ عَابِدُونَ مَّا أَعْبُدُ }

[الكافرون:3] والمعنى أن دينكم وهو الإشراك مقصور على الحصول لكم لا يتجاوزته إلى

الحصول كما تطمعون فيه فلا تعلقوا به أمانيتكم الفارغة فإن ذلك من المحالات وأن

ديني الذي هو التوحيد مقصور على الحصول لي لا يتجاوزته إلى الحصول لكم أيضاً

لأن الله تعالى قد ختم على قلوبكم لسوء استعدادكم أو لأنكم علقتموه بالمحال الذي

هو عبادتي لأهتكم أو استلامي لها أو لأن ما وعدتموه عين الإشراك وحيث إن

مقصودهم شركة الفريقين في كلتا العبادتين كان القصر المستفاد من تقديم المسند قصر

إفراد حتماً وجوز أن يكون هذا تقريراً لقوله تعالى: { وَلَا أَنَا عَابِدٌ مَّا عَبَدْتُمْ } والآية

على ما ذكر محكمة غير منسوخة كما لا يخفى أو المراد التاركة على معنى أي نبي

مبعوث إليكم لأدعوكم إلى الحق والنجاة فإذا لم تقبلوا مني ولم تتبعوني فدعوني كفافاً ولا

تدعوني إلى الشرك فهي على هذا كما قال غير واحد منسوخة بآية السيف وفسر

الدين بالحساب أي لكم حسابكم ولي حسابي لا يرجع إلى كل منا من عمل صاحبه
أثر وبالجزاء أي لكم جزاؤكم ولي جزائي قيل والكلام على الوجهين استئناف بياني كأنه
قيل فما يكون إذا بقينا على عبادة آلهتنا وإذا بقيت على عبادة إلهك فقيل لكم الخ
والمراد يكون لهم الشر ويكون له عليه الصلاة والسلام الخير لكن أتى باللام في لكم
للمشاكلة وعليه لا نسخ أيضاً ويحتمل أن يكون المراد غير ذلك مما تكون عليه الآية
منسوخة ولعله لا يخفى وقد يفسر الدين بالحال كما هو أحد معانيه حسبما ذكره
القالي في أماليه وغيره أي لكم حالكم اللائق بكم الذي يقتضيه سوء استعدادكم ولي
حالي اللائق بي الذي يقتضيه حسن استعدادي والجملة عليه كالتعليل لما تضمنه
الكلام السابق فلا نسخ والأولى أن تفسر بما لا تكون عليه منسوخة لأن النسخ
خلاف الظاهر فلا يصار إليه إلا عند الضرورة وللإمام الرازي أوجه في تفسيرها لا يخلو
بعضها عن نظر وذكر عليه الرحمة أنه جرت العادة بأن الناس يتمثلون بهذه الآية عند
المتاكة وذلك لا يجوز لأن القرآن ما أنزل ليتمثل به بل ليهتدي به وفيه ميل إلى سد
باب الاقتباس والصحيح جوزه فقد وقع في كلامه عليه الصلاة والسلام وكلام كثير
من الصحابة والأئمة والتابعين وللجلال السيوطي رسالة وافية كافية في إزالة الالتباس
عن وجه جواز الاقتباس عن وجه جواز الاقتباس وما ذكر من الدليل فأظهر من أن
ينبه على ضعفه وقرأ سلامخ ويعقوب ديني بياء وصلاً ووقفاً وحذفها القراء السبعة والله
تعالى أعلم